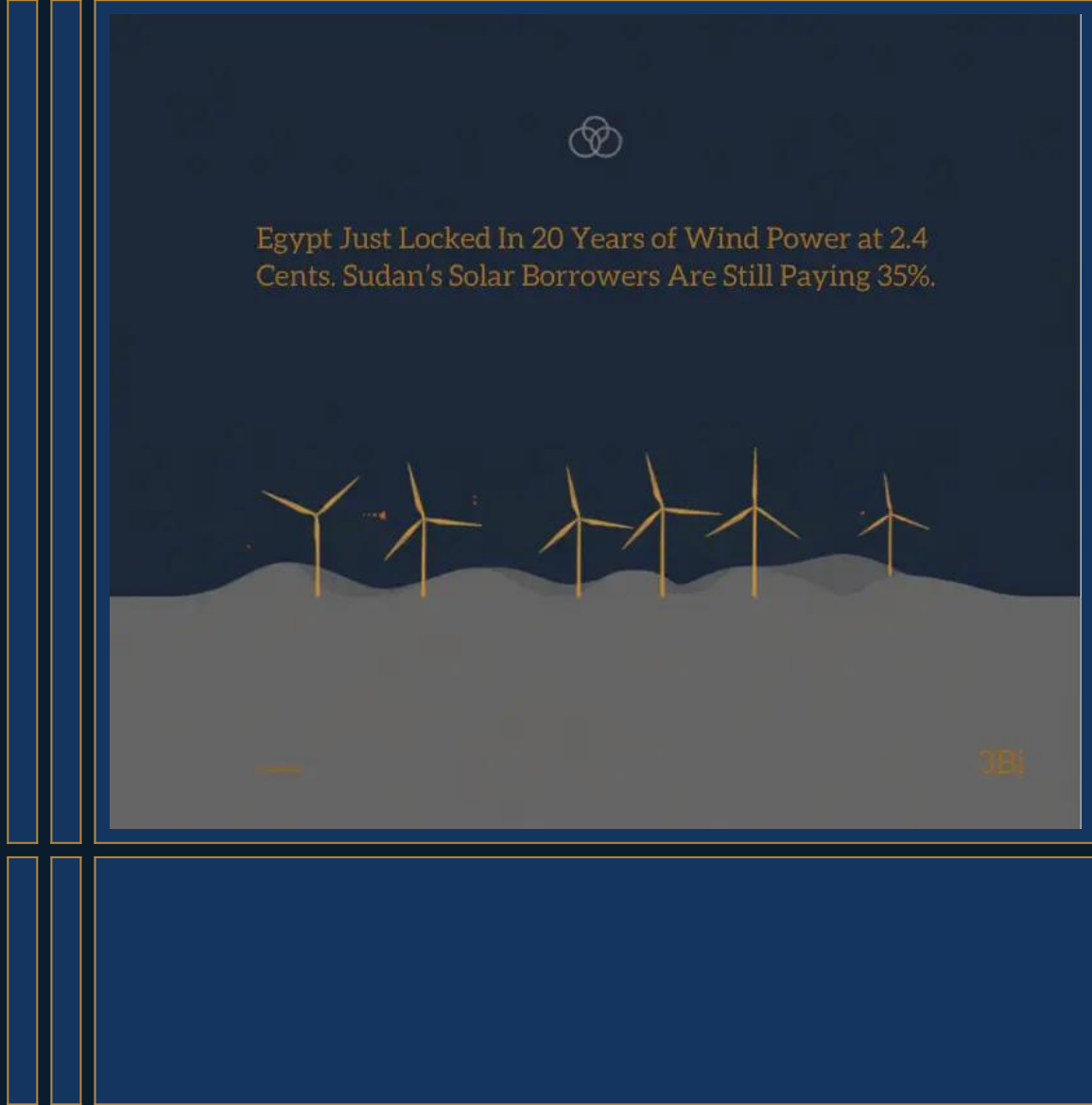




مبادرة البناء بشكل أفضل · 3BI
أدلة من أجل الصمود - السياسات. المجتمعات. التغيير.



مصر وقّعت للتو عقد رياح لمدة 20 عامًا بسعر 2.4 سنت.. ومقترضو الطاقة الشمسية في السودان لا يزالون يدفعون 35%

عقدا رياح بضمانة سيادية خلال عشرة أيام يكشفان ما تفتقده منظومة تمويل الطاقة الشمسية في السودان



المحتويات

1	المدخل
2	الحجة
1	1. مصر لم تحصل على سعر رخيص فحسب، بل بنت بنية تعاقدية تُنتج أسعارًا رخيصة، وأثبتت للتو أن هذه البنية قابلة للتكرار.
2	2
2	2. السودان يملك المورد والطلب. ما ينقصه هو أي شيء يشبه هذا النموذج التعاقدي.
3	3. الحل الذي يحتاجه السودان ليس نسخة أكبر من صفقة مصر، بل نسخة أصغر، تبنيها جهات لا تحتاج إلى انتظار عودة الدولة كاملةً.
2	2
3	لماذا يهم هذا القارئ
3	الخاتمة

مصر وقّعت عقدي رياح لمدة 20 عامًا بسعر 2.4 سنت خلال عشرة أيام فقط، بينما لا يزال مقترضو الطاقة الشمسية في السودان يدفعون فوائد بين 20% و35%. البنية التعاقدية، لا الثروة، هي الفارق القابل للنقل.

3Bi

مصر وقّعت للتو عقد رياح لمدة 20 عامًا بسعر 2.4 سنت..
ومقترضو الطاقة الشمسية في السودان لا يزالون يدفعون 35%



صورة توضيحية: توربينات رياح على الساحل الصحراوي لمنطقة الزعفرانة في مصر. الحقوق: فريق أبحاث 3Bi / رسم توليدي بواسطة Canva AI.

فريق أبحاث 3Bi

المدخل

في 12 أغسطس 2026، وقّعت الشركة المصرية لنقل الكهرباء اتفاقية مدتها 20 عامًا لشراء كامل إنتاج محطة رياح جديدة بقدرة 869 ميغاواط في الزعفرانة، بسعر 2.4 سنت أميري لكل كيلوواط/ساعة (منصة الطاقة - 12، attaqa.net، أغسطس 2026). وقبل ذلك بعشرة أيام فقط، وقّعت الشركة نفسها اتفاقية مماثلة مع مطوّر أجنبي آخر لمحطة رياح مختلفة على القطعة الصحراوية ذاتها (منصة الطاقة، 12 أغسطس 2026، نقلًا عن اتفاقية 3 أغسطس 2026 مع شركة "ألكازار" الإماراتية). عقدان، من قارتين مختلفتين لرأس المال، وسعر واحد لا يعرفه سوق التمويل الشمسي في السودان.



الأسر والمزارع والمشروعات الصغيرة في السودان التي تموّل اليوم منظومات الطاقة الشمسية تدفع فوائد سنوية تتراوح بين 20% و35%، بأجال سداد قد لا تتجاوز 6 إلى 8 أشهر (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، دراسة سلسلة قيمة الطاقة الشمسية، مايو 2026). في المقابل، حصلت مصر للتو على تمويل يُسدّد على مدى 20 عامًا بسعر يكاد لا يُذكر أمام ما يدفعه السودانيون. الفجوة هنا ليست في ضوء الشمس؛ فالسودان يملك منه أكثر مما تملكه مصر في معظم فصول السنة. الفجوة في مدى استعداد الممول للثقة بأنه سيسترد أمواله، وعلى أي مدى زمني.

الفكرة الجوهرية: صفقتا الرياح المصريتان المتتاليتان تُظهران أن سعر الـ 2.4 سنت نتاج بنية تعاقدية -عقود شراء طويلة الأجل بضمانة سيادية- وليس نتاج ثروة وطنية أو استقرار زمن السلم وحده؛ والجهات الفاعلة في السودان، من مصدري الذهب إلى مستثمري الشتات، لا تحتاج إلى انتظار نهاية الحرب لتبدأ ببناء أداة مشابهة على نطاق أصغر.

الحجة

1. مصر لم تحصل على سعر رخيص فحسب، بل بنت بنية تعاقدية تُنتج أسعارًا رخيصة، وأثبتت للتو أن هذه البنية قابلة للتكرار.

يمنح اتفاق "فولتاليا" الشركة المصرية لنقل الكهرباء حق شراء كامل إنتاج مشروع الزعفرانة البالغة قدرته 869 ميغاواط لمدة 20 عامًا بسعر 2.4 سنت لكل كيلوواط/ساعة، على أن تبدأ أعمال الإنشاء في الربع الأخير من عام 2026 ويُستهدف التشغيل التجاري خلال عام 2028 (منصة الطاقة، 12 أغسطس 2026). وقد حُصّص لـ "فولتاليا" موقع مساحته 120 كيلومترًا مربعًا لمحطة رياح حكومية سابقة انتهى عمرها الافتراضي، مقابل تخصيص الشركة نسبة 2% من إنتاج المشروع، فيما تُقدّر استثمارات المشروع الإجمالية بنحو 800 مليون دولار. وكان مجلس الوزراء المصري قد وافق على المشروع في يونيو 2026، حين التزمت "فولتاليا" باستثمار أولي قدره 53 مليون دولار للمضي في تنفيذه (Egypt Oil & Gas، 17 يونيو 2026). وقبل توقيع اتفاق "فولتاليا" بثلاثة أيام، أبرمت الشركة المصرية لنقل الكهرباء اتفاقية شراء كهرباء شبه مطابقة، لمدة 20 عامًا أيضًا، مع شركة "ألكازار" الإماراتية لمشروع رياح أصغر بقدرة 407 ميغاواط على الموقع نفسه، يُستهدف تشغيله تجاريًا في 2028 كذلك (منصة الطاقة، 12 أغسطس 2026). عقدا شراء كهرباء بضمانة سيادية، مع مطّورين أجبيين مختلفين، خلال عشرة أيام فقط، وكلاهما بسعر لا تصل إليه معظم مشروعات الرياح في الأسواق الناشئة. هذا ليس فوزًا تفاوضيًا عابرًا، بل نموذج طبّقته الشركة المصرية لنقل الكهرباء مرتين بالفعل.

2. السودان يملك المورد والطلب. ما ينقصه هو أي شيء يشبه هذا النموذج التعاقدية.

كلّفت الحرب في السودان شبكة الكهرباء أضرارًا تُقدّر بنحو 3 مليارات دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، 26 مايو 2026)، ما دفع ملايين الأسر والمزارع والعيادات إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية اضطرارًا لا اختيارًا. غير أن التمويل المتاح لها لا يشبه عقد شراء الكهرباء المصري في شيء: فوائد تتراوح بين 20% و35%، وأجال سداد بين 6 و8 أشهر، وأسعار معدّات ارتفعت لأكثر من أربعة أضعاف منذ اندلاع الحرب -فاللوح الشمسي بقدرة 550 واط الذي كان يُباع بنحو 75 ألف جنيه سوداني قبل الحرب أصبح يُباع بنحو 330 ألف جنيه سوداني اليوم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان، دراسة سلسلة قيمة الطاقة الشمسية، مايو 2026). وكان بنك السودان المركزي قد أصدر توجيهًا في يونيو 2024 يطلب من البنوك التجارية التوسع في تمويل الطاقة الشمسية؛ وبعد أكثر من عامين، لم يُحرّك هذا التوجيه تكلفة الاقتراض عن نطاق الـ 20% إلى 35% (pvknowhow.com، نقلًا عن التغيير، يونيو 2024؛ تحليل 3Bi). الإشارة السياسية موجودة. أما آلية التنفيذ -بنية تعاقدية طويلة الأجل وموثوقة ائتمانيًا تتيح للممول تسعير المخاطر على مدى سنوات لا أشهر- فغائبة.



3. الحل الذي يحتاجه السودان ليس نسخة أكبر من صفقة مصر، بل نسخة أصغر، تبنيتها جهات لا تحتاج إلى انتظار عودة الدولة كاملة.

نجح عقد شراء الكهرباء المصري لأن الشركة المصرية لنقل الكهرباء جهة شراء واحدة، سيادية، وموثوقة ائتمانيًا، قادرة على الالتزام بالشراء لمدة 20 عامًا. سوق الكهرباء المجزأ في السودان لا يمكنه تكرار ذلك على المستوى الوطني الآن، والادعاء بغير ذلك مجانية للصدق. لكن الآلية ذاتها قابلة للتصغير. فمصدّرو الذهب وغيرهم من مصادر العملة الصعبة، والمرافق البلدية في الولايات الأكثر استقرارًا، وشركات التصنيع الزراعي ذات الإنتاج المنتظم، وصناديق الاستثمار المرتبطة بالشتات، جميعها جهات شراء محتملة قادرة على الالتزام بعقد شراء لمدة خمس إلى عشر سنوات لصالح شبكة شمسية صغيرة أو محطة مخصصة -وهو التزام أقصر من عقد وطني، لكنه كافٍ لتغيير الطريقة التي يسرّها الممول قرضه. وتشير دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان نفسها إلى هذا الاتجاه بالضبط، إذ توصي بأدوات تمويل مختلط تجمع بين المنح والقروض المتجددة، وهو المنطق ذاته الذي اعتمدته الأردن لإيصال الطاقة المتجددة إلى 2.29 مليون مستفيد منذ عام 2015 (فريق أبحاث 11، 3Bi، 3 أغسطس 2026؛ تقرير عقد الإنجاز الصادر عن صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة الأردني (JREEF)، نقلًا عن منصة الطاقة، 10 أغسطس 2026). صفقة مصر دليل على أن هذه البنية تعمل على نطاق واسع. مهمة السودان الآن بناء نسختها الأصغر قبل انتهاء الحرب، لا بعدها.

لماذا يهم هذا القارئ

إذا كنت تعمل في قطاع الطاقة أو العمل الإنساني أو القطاع الخاص في السودان، فإن فجوة التمويل بين 20% و35% ليست فكرة نظرية، بل هي السبب في أن عيادة تعمل بالديزل الذي لا تقدر على تحمّل تكلفته، أو أن مضخة ري في مزرعة تبقى معطلة بسبب قرض لا يمنحه البنك لأكثر من ثمانية أشهر. كل شهر يمر دون أداة تمويل أطول أجلاً هو شهر إضافي تبقى فيه معدّات الطاقة الشمسية بعيدة عن متناول الأسر والمشروعات الصغيرة الأكثر حاجة إليها، وشهر إضافي يترسّخ فيه الإقراض بفوائد مرتفعة كقاعدة لا كاستثناء. أما بالنسبة إلى الجهات المانحة ومؤسسات التمويل المختلط التي تقرّ هذا قبل انطلاق مؤتمر الأطراف رقم 31 (أنطاليا، 9 إلى 20 نوفمبر 2026) وما سيحمله من نقاش حول فجوة التمويل المناخي، فإن صفقتي مصر المتتاليتين، خلال عشرة أيام فقط، تقدّمان نموذجًا عمليًا لنوع الأداة ذاته الذي يحتاجه التخطيط لتعافي السودان -دليل قائم على بعد حدود واحدة فقط.

الخاتمة

لم تكتشف مصر طريقة أخص لبناء توربينات الرياح. بل وجدت طريقة تُقنع الممول بأنها ستظل مشتربًا موثوقًا حتى عام 2046، وفعلت ذلك مرتين خلال عشرة أيام. لا يستطيع السودان تقديم هذا الوعد على المستوى الوطني اليوم. لكن مصدّر ذهب، أو صندوق استثمار تابع للشتات، أو بلدية في ولاية مستقرة، يمكنه تقديم نسخة أصغر منه الآن -وكل عام يمر دون أن يُقدّم هذا العرض هو عام إضافي تموّل فيه الأسر السودانية ألواحها الشمسية وكأنها قروض استهلاكية باهظة الفائدة، لا بنية تحتية.

أُنِج هذا المقال عبر سير عمل 3Bi الآلي للنشر اليومي، الذي يرصد التغطية الإعلامية الإقليمية والدولية المتعلقة بالمناخ.

يُنِج هذا المنشور بدعم من الجهات المانحة المؤسسية لـ 3Bi؛ للاطلاع على القائمة الكاملة للممولين، يُرجى زيارة 3bisudan.org.

الاقتراس المقترح: فريق أبحاث (2026) 3Bi). "مصر وقّعت للتو عقد رياح لمدة 20 عامًا بسعر 2.4 سنت.. ومقترضو الطاقة الشمسية في السودان لا يزالون يدفعون 35%." مبادرة البناء نحو الأفضل (13، 3Bi) أغسطس 2026. 3bisudan.org.
الناشر: 3Bi (مبادرة البناء نحو الأفضل)



المكان: الخرطوم، السودان